الأمم المتحدة

A/54/734

الجمعية العامة

Distr.: General
2 February 2000
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون
البندان ١١٨ و ١٦٤ من جدول الأعمال
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
إدارة الموارد البشرية

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

يشرفني إبلاغكم بأن المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، السيدة كارلا ديل بونتي، طلبت منّي الإذن بقبول موظفين مقدمين بلا مقابل خلال السنة الجارية لمساعدتها في إجراء التحقيقات القضائية في كوسوفو.

ولعلكم تذكرون أنني كتبت رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى رئيس الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة (A/53/1000)، بعد أن تلقيت طلبا مماثلا من المدعية العامة السابقة بقبول موظفين مقدمين بلا مقابل. وإثر تأييدي لذلك الطلب، تم نشر أفرقة تحقيق قضائي من بلدان مختلفة في كوسوفو وأمكنها إتمام فحص قرابة ٢٩٠ موقعا في الفترة من منتصف حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قرابة ٣٠٠ من المواقع الأخرى الجديرة بالاهتمام والتي تستوجب الفحص الطبي الشرعي وتتيح الاعتمادات المرصودة حاليا تغطية تكاليف فريقين لاستخراج الجثث يتكونان من ٦٦ فردا لفحص ما يُقدر بـ ٦٠ موقعا. بيد أنه لا تتوفر موارد وخبرات للمواقع المتبقية التي تقارب ٢٤٠ موقعا.

ونظرا لجسامة حجم العمل، فإن المدعية العامة تلتمس مرة أخرى مقدارا كبيرا من الموارد الإضافية ويشمل ذلك موظفين مقدمين بلا مقابل من ذوي المهارات في مجال الطب الشرعي. وقد خلصت المدعية العامة إلى أن توفُّر قرابة ٣٠٠ موظف إضافي يضطلعون

020200 020200 00-27487 (A)

بعملهم في صلب أفرقة وعلى أساس التناوب من شأنه أن يتيح إتمام فحص المواقع المتبقية في عام ٢٠٠٠. ويترتب على هذا نفس العدد تقريبا من الموظفين المقدمين بلا مقابل، الذين استُخدموا في عام ١٩٩٩.

وإني أولي أهمية خاصة لاقتناع المدعية العامة بأن التحقيق المناسب في الأحداث التي دارت في كوسوفو، والتنفيذ الفعال لولاية المحكمة يفرضان التحقيق في المواقع المتبقية. ولا يمكن الاضطلاع بهذا العمل في عام ٢٠٠٠ بدون مساعدة إضافية من الدول الأعضاء.

وكما في عام ١٩٩٩، فإني أعتقد أن قبول موظفين مقدمين بلا مقابل لهذا المشروع الكبير، ولكن قصير الأجل، يتفق مع النظام الذي أقرته الجمعية العامة لاستخدام الموظفين المقدمين بلا مقابل. وسوف تستعين المحكمة بموظفين على درجة عالية من التخصص للاضطلاع في الميدان بمهام في كنف الكتمان خلال فترة زمنية محددة بدقة. وسوف يجري اتباع القواعد والإجراءات ذات الصلة. ويعني هذا بالخصوص أن جميع الدول الأعضاء ستُدعى إلى النظر في إمكانية إعارة موظفين مناسبين، وأن عملية اختيار الموظفين ستجري على أوسع نطاق جغرافي ممكن. وسوف تنطوي الترتيبات الإدارية لقبول العروض المقدمة على إبرام اتفاق موحد ودفع البلدان المانحة لرسم من أجل تغطية التكاليف التي تتكبدها المحكمة لدعم الموظفين المقدمين بلا مقابل.

وإني أسلِّم في نفس الوقت بأن دفع رسم إضافي قد يكون سببا مانعا بالنسبة لبعض البلدان غير القادرة على تحمُّل نفقات زائدة على النفقات التي تتكبدها لتغطية تكاليف الموظفين أنفسهم. وفي هذا الصدد، ستتخذ الأمم المتحدة ترتيبات لضمان مشاركة جميع المانحين المحتملين. وأعتقد أن هذا من شأنه أن يوفر تأكيدا آخر بأن عنصر الموظفين المقدمين بلا مقابل سوف يمثل نطاقا جغرافيا واسعا، وسوف يدعم في نفس الوقت مبدأ عدم جواز أن تؤثر التبرعات على الموارد المقررة في الميزانية.

وفي ضوء ما سبق، فإني أعتزم أن أوافق على طلب المدعية العامة بقبول موظفين خبراء مقدمين بلا مقابل للقيام بالتحقيقات القضائية في كوسوفو في عام ٢٠٠٠ لفترة محددة بستة أشهر.

(توقيع) كوفي ع. عنان

الأمين العام